

السياسة المتعلقة بالجودة

إن تطور المتطلبات القانونية وتزايد انتظارات المواطنين والتحديات المرتبطة بالتنمية الترابية تحثنا على إعادة النظر في أهدافنا باستمرار، من أجل الرفع من فعالية إنجازاتنا، وضمان تقديم خدمات عمومية ذات جودة عالية.

وفي هذا السياق الديناميكي والمتطلب، انخرط مجلس جهة فاس-مكناس في منهجية الجودة، من خلال إرساء نظام تدبير الجودة وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي ISO 9001 نسخة 2015.

ويعكس هذا النهج طموحنا في تعزيز الحكامة الترابية، وتجويد عملياتنا، وضمان تدبير فعال وشفاف للموارد الجهوية، مع الحرص على أن يكون رضى المواطنين والمواطنين والشركاء الجهويين جوهر رؤيتنا ومؤشر نجاح سياساتنا.

وانطلاقًا من هذا التوجه، ومع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتطلبات الداخلية والخارجية، فإن سياستنا في مجال الجودة تركز على المحاور الإستراتيجية التالية:

❖ تعزيز جودة الخدمات العمومية الجهوية؛

❖ تجويد الحكامة وتدبير الموارد؛

❖ دعم التنمية الاقتصادية والمستدامة؛

❖ تحسين التواصل والتزام الأطراف الشريكة.

ولتحقيق هذه التوجهات الإستراتيجية، وضعنا الأهداف التالية:

✓ ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها؛

✓ التحسين المستمر لرضا المواطنين والأطراف الشريكة؛

✓ تحسين أداء وفعالية خدمات إدارة الجهة من خلال تعزيز الصرامة والشفافية وجودة العمليات الداخلية؛

✓ تعزيز التواصل والتشاور مع جميع الفاعلين الجهويين لضمان حكمة تشاركية؛

✓ تطوير كفاءات والتزام الموظفين من خلال تشجيع التكوين والابتكار والتدبير المنظم للمعرفة؛

✓ ضمان التحسين المستمر لنظام تدبير الجودة.

إن نجاح نهجنا في الجودة وفقًا للمرجع إيزو 9001 نسخة 2015، يعتمد أساسًا على انخراط ومساهمة الجميع. وعليه، فإننا نلتزم جميعًا بالتعبئة من أجل إنجاح هذا المسار. حيث أن طريق التحسين المستمر سيمكننا لا محالة من تعزيز دينامية عملياتنا وفعالية عملنا.

واستنادًا لما سبق، نلتزم بتعبئة الوسائل والموارد الضرورية لتحقيق أهدافنا، من أجل ضمان فعالية نظام تدبير الجودة وتحسينه المستمر، والالتزام باحترام المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وضمان تطبيقها.

المدير العام للمصالح
المدير العام للمصالح
المدير العام للمصالح

إمضاء عدنان الزروقي

